

المجاز في الكلمة لكنه عدل عن هذا التقدير لئلا يفتقر تعريفه عما هو مشهور عند البيهقيين وهو الكلمة المستعارة من اذ لو جرى على السابق لقال واما المجاز في الكلمة فهو نقلها من معناها الاول واستعمالها في غيرها للعلاقة مع ونية وهذا قول المؤلف رحمه الله عن لسانه لئلا يفتقر تعريفه بالكلمة المحذوفة والاي ان لم يعدل عن مقتضى التقسيم السابق بان جرى على مقتضاه لم يأت التعريف بالكلمة يعني لغضا في الجملة اذ المجاز على هذا يكون بالمعنى الصدي كما يفيد قوله لعرفة بالاستعمال فكيف يصح حمل الكلمة عليه وليس المانع من الحمل وجود الدور فانه لا يتأتى ملاحظته الا بعد صحة الحمل ومن المعلوم ان حمل العرف على العرف لا يكون الا موطن وهو حمل الشيء على الشيء حمل هو ولا يتأتى هذا الا مع المدلول المذكور فليتأمل ما قاله الاستاذ والحاصل ان المجاز والكلمة هو الاستعمال اي نقلها من المعنى الاول الى الثاني للعلاقة واما المجاز المفرد فهو نفس الكلمة بمعنى المشهور والافصح تعريفه بالمعنى المصدرى اي بقوله في تعريف المجاز استعمال وقوله وان كان صحيحا المشهور ان الواو في مثل هذا التركيب واو الحال وان وصلية لا تحتاج لجواب والاستدراك يفتقر لكونه جملة بعد ما في محل رفع خبر المبتدأ والعز واطلاق المجاز على الاستعمال وهو ليس المشهور حال كونه صحيحا في نفسه وفيه اعراب اخرى استخضرها الآن وقوله وغير فيما تقدم اي في التقسيم وقوله ولانه الانسب عليه لغيره **قوله** فهو الكلمة الخ من هذا التعريف يستفاد ان مجاز الحذف والزيادة اللذين تقدم ذكرهما ليسا من قسم المجاز العرفي هنا بل من قسم المجاز العرفي بالاستعمال على خلاف الاصل ان قلت الكلمة واحدة الكلمتين ما تدل على الوحدة والتعاريف للماهيات لا للافراد لانها

بناء الوحدة منافي لقصد الوحدة الماهية فكان الاول ان يقول المجاز المفرد قول واحد يستعمل في الجواب ان محل المتأداة اذا قصد بالبناء الوحدة اما اذا جردت عن معنى الوحدة بتعريفها ذكرها في التعريف فلا مانع منها ولا إضافة فيها **قوله** اسما او فعلا او حرفا اشار بهذا الى ان المجاز المفرد يع اقسام الكلمة الثلاثة فالأول محو ايت اسد في الجملة والفعل نطق الحال بكذا او الحرف كقوله لا صلح في جذوع النخل فانها مستعارة لعنى على ما خرج الكلمة اقبل الاستعمال في اي وان كانت موضوعا لعنى كالخمر في قلب القلب فانه موضوع لذلك لكن لم يستعمل فيه لاختصاصه بالباري تعالى فلا يقال له بهذا المعنى حقيقة ولا مجازا فقد استعمل الذي هو مركب في الحقيقة والمجاز والاول اما اذا كانت الكلمة تمهلا لامعنى لها **قوله** في غير ما وضعت له اولان قلت هذا التعريف يدخل المشترك الذي استعمل في الثاني اذا كان وضعه في اصطلاح واحد لانه كلمة استعملت في غير ما وضعت له اولان في اصطلاح الخطاب مع انه سياتى للوف رحمه الله عن ارجاعه من التعريف واجيب بان المراد استعملت في غير كل ما وضعت له وضعا حقيقيا والمشارك بهذا الاعتبار لم يستعمل في غير كل ما وضعت له كذلك بل في بعض ما وضع له كذلك فيقال ان قد الحيشة على ما في امثال هذا التعريف فيقال هنا المجاز هو الكلمة المستعارة في ما وضعت له من حيث استعملت في موضوع والمشارك في المعنى الثاني انما استعمل في غير ما وضعت له لانه من حيث غير الوضعية ثم المراد بالوضع ما يصدق عليه مطلق الوضع في الجملة الشامل للوضع النوعي والشخصي